الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ

05 أكتوبر 2017 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية

للتنمية لتمويل برنامج دفع الاستثمار وتعصير المستغلات الفلاحية

(2017 / 102)

تاريخ إحالة المشروع على المجلس: 15 / 12 / 2017

الوثائق المرفقة بالمشروع:

*** وثيقة شرح الأسباب،**

*** نص الاتفاقية.**

تاريخ انتهاء الأشغال: 27/ 03 / 2018

رئيس اللجنة: المنجي الرحوي

نائب الرئيس: سامـــي الفطناســي

مقرر اللجنة: حســـــام بوننـــــي

المقرر المساعد: الهادي بن ابراهم

المقرر المساعد: نعمـــان العـــش

نظـر اللجنـة

لجنة المالية والتخطيط والتنمية
تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 22 ديسمبر 2017
جلسة اللجنة: 27 مارس 2018 **القرار:** الموافقة بإجماع الحاضرين (06 مع) **تاريخ إنهاء الأشغال:** 27 مارس 2018 **نائب رئيس اللجنة :** سامي الفطناسي **المقرر :** حسام بونني

أوّلا . تقديم المشروع:

تم بتاريخ 05 أكتوبر 2017، إبرام اتفاقية قرض في صيغة دعم للميزانية بين حكومة الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) بقيمة 60 مليون أورو أي ما يعادل حوالي 175 مليون دينار لتمويل برنامج دفع الاستثمار في القطاع الفلاحي وتعصير المستغلات الفلاحية.

يهدف البرنامج إلى:

- دفع الاستثمار في القطاع الفلاحي من خلال إصلاح المؤسسات ومنظومة تشجيع الاستثمارات الفلاحية وتأهيلها نحو مزيد النجاعة بالإضافة إلى تحسين منظومة تأطير الباعثين.
- تعصير المستغلات الفلاحية ممّا يساهم في الترفيع في الناتج المحلي الإجمالي الفلاحي وتحسين دخل الفلاحين وخلق مواطن شغل في المناطق الريفية ممّا يساهم في استقرارها.

وتتمثل مكوناته في:

1. تحفيز الاستثمار الفلاحي من خلال تحسين جدوى وفاعلية آليات دفع الاستثمار الفلاحي ومساندة تطبيق أحكام مجلة الاستثمار الجديدة وتأمين الموارد المالية للقطاع الفلاحي.
2. تأهيل وتعصير المستغلات الفلاحية والمنظمات المهنية الفلاحية من خلال وضع منظومة استشارة فنيّة واقتصادية مهنية لتحفيز الاستثمار وتمويل النشاط الاستشاري لتعصير المستغلات الفلاحية ودعم وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية وتأهيلها قصد تأطير ومرافقة حوالي 6000 مستغلة في السنة.

3. تنسيق التصرّف في برنامج تحفيز الاستثمار في القطاع الفلاحي وتعصير المستغلات الفلاحية ومساندة الهياكل المشرفة والمكلفة بالتنفيذ، وذلك من خلال تركيز خلية للتصرّف حسب الأهداف بالإضافة إلى تحسين مناخ الاستثمار الفلاحي وتشريك المرأة في عملية الاستثمار الفلاحي.

تتولى وحدة التصرف حسب الأهداف (UGO) بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري الإشراف على تنفيذ البرنامج من خلال التنسيق بين الأطراف المتدخلة.

كما تحدث لجنة قيادة (COPIL) لمتابعة تنفيذ البرنامج وتحديد توجهاته الاستراتيجية والمصادقة على مختلف مراحل تنفيذه على المستويين الفني والمالي، وتتكون لجنة القيادة من ممثلين عن الهياكل المعنية بالبرنامج وخاصة منها على سبيل الذكر:

- وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي،
- وزارة المالية،
- وكالة النهوض بالاستثمار الفلاحي،
- وحدة التصرف حسب الأهداف بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري،
- الإدارة العامة للتمويل والاستثمارات والهياكل المهنية،
- المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية،
- ممثلين عن الأطراف المتدخلة في المجال الفلاحي والتنمية الفلاحية من منظمات مهنية وبنوك وهياكل الإحاطة بالاستثمار وغيرها من الهياكل ذات العلاقة.

وتقدّر الكلفة الجملية للبرنامج بحوالي 874 م.د.ت (300,4 مليون أورو) ويتم تمويله من خلال المساهمات التالية:

1) مساهمة الوكالة الفرنسية للتنمية (قرض وهبة): 20,6 % من الكلفة الجملية للبرنامج:

ـ قرض بقيمة 60 مليون أورو وفق الشروط التالية:

- الجهة المقترضة: الدولة التونسية،
- نسبة الفائدة: نسبة فائدة ثابتة تساوي أوريبور 6 أشهر + 0,66 %،
- عمولة التعهّد:

✓ 0,25 % سنويا من المبلغ المتبقي للسحب بالنسبة للفترة الممتدة من 05 أكتوبر 2017 إلى 04 أكتوبر 2021،

✓ 0,5 % سنويا من المبلغ المتبقي للسحب، ابتداء من تاريخ 05 أكتوبر 2021.

- فترة السداد: 20 سنة منها 7 سنوات إمهال.

ـ هبة من الوكالة الفرنسية للتنمية بقيمة 2 مليون أورو.

2) مساهمة المفوضية الأوروبية (آلية الجوار للاستثمار "FIV"): هبة تمثّل 3,3 % من الكلفة الجملية للبرنامج، أي ما يقدّر بقيمة 10 مليون أورو.

3) تمويل مشاريع الباعثين الفلاحين والهياكل المهنية القاعدية، 65,2 % من الكلفة الجملية للبرنامج، ما يقدّر بقيمة 570,3 مليون دينار (196 مليون أورو).

4) مساهمة الدولة التونسية بقيمة 10,8 % من الكلفة الجملية للبرنامج، ما يقدّر بقيمة 94,3 مليون دينار (32,4 مليون أورو).

ثانيا . أعمال اللجنة:

عقدت لجنة المالية والتخطيط والتنمية جلسة يوم 26 مارس 2018، استمعت خلالها إلى السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري حول مشروع هذا القانون والذي كان مرفوقا بالسيد كاتب الدولة للموارد المائية والصيد البحري وبثلة من إطارات الوزارة.

وفي بداية الجلسة، وضّح السيد الوزير أن هذا المشروع يهدف أساسا لتمويل برنامج دفع الاستثمار في القطاع الفلاحي وتعصير المستغلات الفلاحية للتّرفيع في الناتج المحلي الإجمالي الفلاحي وتحسين دخل الفلاحين وخلق مواطن شغل في المناطق الرّيفية ممّا يساهم في استقرار المتساكنين بها.

كما أن هذا المشروع يدخل في خانة المشاريع التي تندرج بدورها في إطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والذي يقوم على أساس التشاركية من خلال مساهمة كل المنتفعين لإنجاحه.

وفي نفس السّياق، أفاد السيد الوزير أن الكلفة الجملية للمشروع تقدّر بـ 874 م.د.ت أي ما يعادل 300,4 مليون أورو يتمّ تمويله عن طريق عدد من الممولين منها الوكالة الفرنسية للتنمية والتي حدّدت مساهمتها بين قرض وهبة بـ 62 مليون أورو أي ما يعادل 26,6 % من الكلفة الجملية للبرنامج منها 60 مليون أورو قرض بشروط ميسّرة ، كما حدّدت مساهمة الدولة التونسية بـ 32,4 مليون أورو ما يمثّل 10,8 % من الكلفة الجملية للمشروع.

ومن جهة أخرى، أكّد السيد الوزير أن المشروع يهدف أساسا إلـ ى تحسين منظومة تأطير الباعثين في القطاع الفلاحي وتعصير المستغلات الفلاحية، وهو من بين المشاريع التي لها دور في النهوض بالفلاحة من خلال خلق ديناميكية في المناطق الداخلية التي تعاني من نسبة بطالة مرتفعة.

وخلال النقاش، ثمّن أغلب النواب الشروط المالية للقرض وخاصة في ما يتعلق بنسبة الفائدة المنخفضة ومدّة السّداد المعقولة.

هذا، واعتبر أحد النواب أن القطاع الفلاحي رافعة للاقتصاد وهو مستقبل البلاد موضّحا أن تكلفة خلق مواطن الشغل في القطاع الفلاحي تُعتبر منخفضة جدّا مقارنة ببقية القطاعات الأخرى ممّا يتطلب الاهتمام أكثر بهذا القطاع للترفيع من نسبة النمو والتخفيض من نسبة البطالة.

ووضّح نائب آخر أن هذه المشاريع التضامنية تتطلّب حوكمة في التنفيذ والإنجاز، واستفسر عن الاحتياطات التي اتّخذتها الوزارة في هذا المجال.

كما أكّد أحد النواب على ضرورة العمل على تطوير آلية تحلية المياه والعمل على استغلال هذه المياه في النشاط الفلاحي.

وفي كلمته، وضّح السيد كاتب الدولة أن تكلفة تحلية المياه مرتفعة إذ أن المتر المكعب الواحد يقدّر بـ 3 دنانير ممّا يجعله غير مربح للفلاحة. كما أفاد بأن هناك مخطط مديري لاستغلال الطاقات البديلة في تحلية المياه والمياه المعالجة، موضحا أنه سيتمّ العمل في الفترة القادمة على استغلال كل الإمكانيات المتاحة لاستعمال المياه غير التقليدية.

وفي ختام الجلسة، أوصت اللجنة بضرورة تنظيم يوم برلماني حول استراتيجية الوزارة في قطاع المياه.

ثالثا . قرار اللجنة:

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الموافقة على مشروع هذا القانون بإجماع الحاضرين.

نائب رئيـــس اللجنـــة	**المقرر**
سامي الفطناسي	حسام بوننّي